

أغسطس/آب 2005

معلومات إضافية بشأن التحرك UA 22/63/05 (MDE 22/001/2005)، 15 مارس/آذار 2005

بواعث قلق بشأن السلامة

**قطر**

**حمدة فهد جاسم علي آل ثاني**

ما زالت حمدة فهد جاسم علي آل ثاني قيد الإقامة الجبرية في منزل عائلتها في العاصمة القطرية الدوحة، على الرغم من تأكيدات السلطات القطرية بأنها تعمل مع أجل تسوية قضيتها على وجه السرعة. وما انفكت منظمة العفو الدولية تشعر ببواعث قلق بشأن سلامتها.

فحمدة فهد جاسم علي آل ثاني، وهي من أفراد الأسرة الحاكمة في قطر، لا تزال محتجزة في بيت عائلتها منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2003، نتيجة لعدم موافقة أبيها، بحسب ما ذكر، على الشخص الذي اختارته زوجها لها. وقد تلقت منظمة العفو الدولية رسالة تتعلق بالقضية من وزير الدولة للشؤون الخارجية بتاريخ 17 مايو/أيار 2005. ووفقاً للرسالة، فقد أمرت السلطات بفتح تحقيق في القضية بغرض "بغية إيجاد حل له في أسرع وقت ممكن". بيد أنه، وبعد مرور ثلاثة أشهر على تلقي الرسالة، لا تزال حمدة فهد جاسم علي آل ثاني رهن الاعتقال القسري في غرفة واحدة، ولا يسمح لها بالاتصال بمحاميين أو أطباء أو بزائرين من أي نوع. وقد تعرضت للضرب على أيدي أفراد عائلتها عدة مرات.

وكانت حمدة فهد جاسم علي آل ثاني قد تزوجت من سيد محمد سيد صالح، المصري الجنسية، في مصر بتاريخ 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2002. وبعد تسعة أيام من زواجها، جرى تخديرها، بحسب ما ذكر، واختطافها على أيدي أفراد في قوات الأمن القطرية وإعادتها إلى قطر. وطبقاً للتقارير، فقد اعتقلت سراً في منطقة السيلية من قطر لمدة خمسة أشهر حتى أبريل/نيسان 2003، ثم نقلت إلى مكاتب مديرية قوات الأمن الخاصة في الدوحة، بقطر، حيث تم احتجازها حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2003. وبحسب ما ذكر، سلمتها قوات الأمن بعد ذلك إلى عائلتها، التي قامت باحتجازها رغماً عن إرادتها في منزلها منذ ذلك الوقت.

وقد أثارَت منظمة العفو الدولية قضية حمدة فهد جاسم علي آل ثاني مع السلطات القطرية في 3 سبتمبر/أيلول 2004. وفي 22 فبراير/شباط 2005، كتبت المنظمة إلى أمير قطر، حاكم الدولة وابن عم حمدة فهد جاسم علي آل ثاني، لتعرب عن بواعث قلقها البالغ بشأن احتجازها. وكان الرد الذي تسلمته المنظمة في 17 مايو/أيار هو أول رد رسمي تتسلمه المنظمة من السلطات القطرية فيما يتعلق بحمدة فهد جاسم علي آل ثاني.

**التحرك الموصى به: يرجى أن تبعثوا بمناشادات لتصل بأسرع ما يمكن، بالعربية أو بلغتكم الأم:**

- للإعراب عن بواعث قلقكم بشأن سلامة حمدة فهد جاسم علي آل ثاني، التي ما زالت رهن الاحتجاز القسري في بين عائلتها في الدوحة رغم إرادتها؛

- لدعوة السلطات إلى إعطاء تفاصيل عن التحقيق الذي جرى بشأن احتجازها، وتقديم تأكيدات بأنها تقوم بدور غير متحيز ومستقل؛
- للإشارة إلى أن الرسالة التي تلقتها منظمة العفو الدولية، والمؤرخة في 17 مايو/أيار 2005، أكدت رغبة السلطات في حل القضية "بغية إيجاد حل له في أسرع وقت ممكن"، غير أن حمدة فهد جاسم علي آل ثاني لم تنل حريتها؛
- لدعوة السلطات إلى اتخاذ خطوات فورية للتدخل من أجل وضع حد للاحتجاز القسري لحمدة فهد جاسم علي آل ثاني ولما تلقاه من معاملة سيئة على أيدي أفراد عائلتها، وإلى ضمان سلامتها في المستقبل؛
- الدعوة إلى منح حمدة فهد جاسم علي آل ثاني الحق في طلب العدالة والاعتراض على حبسها القسري من خلال النظام القانوني القطري؛
- لحث السلطات، طبقاً لالتزاماتها بصفتها دولة عضواً في الأمم المتحدة، على حماية حمدة فهد جاسم علي آل ثاني، وتمكينها من ممارسة حقها في الحرية والأمن على شخصها، وحقها في أن لا تتعرض للاعتقال التعسفي.

### ترسل المناشدات إلى:

سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

ص. ب. 923

الدوحة، قطر

فاكس: **974 436 12 12 +** (قد يكون من الصعب تمرير الرسالة؛ ولكن يرجى مواصلة المحاولة)

طريقة المخاطبة: سمو الأمير

سمو الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني

رئيس الوزراء ووزير الداخلية

ص. ب. 115

الدوحة، قطر

فاكس: **974 432 7734/ 432 3339 +** (قد يكون من الصعب تمرير الرسالة؛ ولكن يرجى مواصلة المحاولة)

طريقة المخاطبة: صاحب السمو

### وابعثوا بنسخ إلى:

سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

وزير الشؤون الخارجية

وزارة الخارجية

ص. ب. 115

الدوحة، قطر

فاكس: **974 438 3745/ 429 454 +** (قد يكون من الصعب تمرير الرسالة؛ ولكن يرجى مواصلة المحاولة)

معالي السيد حسن بن عبد الله الغانم

وزير العدل

ص. ب. 917

الدوحة، قطر

فاكس: +974 483 28 28

وإلى الممثلين الدبلوماسيين لقطر المعتمدين في بلدكم.

**يرجى إرسال المناشدات فوراً.** واستشيروا الأمانة الدولية أو مكتب فرعكم إذا ما كنتم تعتمرون إرسال

المناشدات بعد 29 سبتمبر/أيلول 2005.